

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٤٣

الأربعاء، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد سن جنشيانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بريارا وودوارد
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2021/1103)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-41326 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وتوجيه الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن خلال هذا العام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة بمناسبة العام الجديد.

وفي رئاستي لهذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠٢٢، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد - ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا. نتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. ستكون خبرتهم وحكمتهم مساعدة لنا لا تقدر بثمن في الاضطلاع بمسؤوليات المجلس.

كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم - إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفيت نام والنيجر - على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السفير عبده أباري، الممثل الدائم للنيجر، على خدمته كرئيس للمجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وأنا واثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير البالغ للسفير أباري وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/1103)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1103 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين اليوم - وبالإشارة إلى مذكرة مجلس الأمن الأخيرة التي قدمها الرئيس (S/2017/507) بشأن أساليب عمل المجلس - أود أن أشجع جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات أيضا على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية مدة ١٠ دقائق أو أقل. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين لاختتام ملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بالأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس - ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا. وأتطلع إلى العمل عن كثب معهم جميعا بشأن هذه المسألة الهامة.

منذ إحاطتي السابقة، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8921)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح الاتصال

تقييم الإعلانات في المسألة المعلقة ذات الصلة التي يتعين حلها، وإذا لزم الأمر، يساعد الجمهورية العربية السورية في تعديل إعلانها الأولي. وأفهم أن الجمهورية العربية السورية قدمت ما مجموعه ١٧ تعديلاً وعدداً من الإضافات على إعلانها الأولي. ومع ذلك، من بين المسائل المعلقة الـ ٢٤ التي فتحها فريق تقييم الإعلانات في عام ٢٠١٤، لا تزال هناك ٢٠ مسألة دون حل. وكما أشارت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن جوهر هذه المسائل المعلقة يؤثر القلق وينطوي، في جملة أمور، على إجراء بحوث غير معلنة، وإنتاج و/أو تسليم كميات غير معروفة من الأسلحة الكيميائية، وكميات هائلة من عوامل الحرب الكيميائية أو السلائف والذخائر الكيميائية التي لم تتحقق أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل كامل من مصيرها.

وقد أبلغت بأن أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد الإعلان المطلوب من الجمهورية العربية السورية بشأن جميع أنواع وكميات العوامل العصبية غير المعلنة المنتجة و/أو التي تم تسليمها في مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تسليم عوامل الحرب الكيميائية.

كما أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد رداً من الجمهورية العربية السورية بشأن طلبات الحصول على معلومات ووثائق بشأن الأضرار الناجمة عن هجوم وقع في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١ على مرفق عسكري كان يضم مرفقاً سابقاً معلناً لإنتاج الأسلحة الكيميائية. كما أنها لم تتلق رداً على طلب الحصول على معلومات بشأن النقل غير المصرح به وبقياء الأسطوانتين المدمرتين المتصلتين بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي ذلك الصدد، أدعو الجمهورية العربية السورية إلى الاستجابة لطلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

وكما سبق أن أبلغت المجلس، ما برحت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحاول، منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١، أن تحدد

المنتظم مع النظراء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها المتصلة بهذه المسألة. ووفقاً للممارسة المتبعة، أجريت مكاملة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ للوقوف على آخر المستجدات بشأن التطورات والتأكد من آرائه. بالإضافة إلى ذلك، تلقى مكتب شؤون نزع السلاح رسالة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، تشير إلى رسالة بعث بها وزير الخارجية والمغتربين السوري إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن المعلومات الواردة في تقاريره الأخيرة عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وقد درست تلك المعلومات بعناية وأُحيلت إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكما سبق أن أبلغت المجلس، فإن الجائحة المستمرة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد أثرت على قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، تظل الأمانة الفنية على استعداد للانتشار. وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على السفر، تواصل الأمانة الفنية الاضطلاع بما كُلفت به من أنشطة تتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وانخراطها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستمرة لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية وفقاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أبلغت أنه من أجل تقييم استكمال إعلانات الجمهورية العربية السورية ودقتها، يقيم فريق تقييم الإعلانات جميع المعلومات الواردة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية، فضلاً عن المعلومات المتأتية من الأنشطة الأخرى. وتثار أي ثغرات أو أوجه عدم اتساق أو تبانيات وتناقش مع السلطة الوطنية السورية وتُبلغ بها الدول الأطراف باعتبارها مسائل غير محسومة. وبمجرد أن تقدم السلطة الوطنية السورية معلومات وتفسيرات كافية تتعلق بمسألة معلقة، ينظر فريق

وفيما يتعلق بالاجتماع بالحضور الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية والمغتربين، ألاحظ أن المسؤولين عن الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع يواصلون مناقشة موعده ومكان انعقاده وجدول أعماله وتشكيلة الوفود التي ستشارك فيه.

وتمشيا مع التطورات السابقة المقدمة للمجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سبيلها إلى دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد أبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق أرسلت إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ لجمع المعلومات وإجراء مقابلات بشأن الحوادث التي وقعت في محافظة حماة يومي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ في خربة المصاصنة؛ وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ في قليب الثور بالسلمية؛ وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في البليل بصوران. وتواصل البعثة تحليل المعلومات التي جمعت من الأنشطة الأخيرة، وهي تستعد للانتشارات المقبلة، التي لا تزال، كما أشرت، مرهونة بتطور جائحة كوفيد-١٩.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي استخلصت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت فيها أو أن من المرجح أنها استُخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتهديد الهوية تقارير أخرى في الوقت المناسب، رهنا بتطور جائحة كوفيد-١٩. وأغتم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إيها"، (C-25/DEC.9)، المعتمد في ٢١ نيسان/أبريل، فقد أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية للأسف لم تتجز بعد أيًا من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2. ولذلك، أكرر دعوتي إلى

مع السلطة الوطنية السورية موعد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات في دمشق.

بيد أنه يؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تكن في وضع يسمح لها بإجراء ذلك الانتشار بسبب استمرار رفض الجمهورية العربية السورية إصدار تأشيرة دخول لعضو واحد في فريق تقييم الإعلانات. ويؤسفني أيضا أن أبلغ المجلس بأن الجهود التي بذلتها الأمانة الفنية لعقد اجتماع محدود مع الخبراء السوريين في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ باءت بالفشل.

وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على تيسير الترتيبات اللازمة لنشر فريق تقييم الإعلانات والامتنال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بما في ذلك السماح للموظفين الذين عينتهم أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالوصول الفوري وغير المقيد في أقرب وقت ممكن.

إن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر أساسي لطى ملف المسائل المعلقة. وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، ونظرا للشغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة أجرت الجولة الثامنة من عمليات التفتيش في مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية من ١٠ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وسيقدم تقرير عن نتيجة تلك الجولة من التفتيش في الوقت المناسب. كما أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تقاسير تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ اكتشفت في مرافق برزة التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا، والهجمات المستمرة التي لا أساس لها من الصحة من قبل البعض في المجتمع الدولي ضد هذا العمل. وقد جمعت آخر رحلة قامت بها بعثة تقصي الحقائق إلى سورية، وهي الرحلة التي اختتمت الشهر الماضي، معلومات أساسية عن أربعة حوادث لاستخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧.

وتساعد هذه الحقائق على مساءلة النظام السوري عن استخدامه للأسلحة الكيميائية والتمسك باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي نحن جميعا في المجلس دول أطراف فيها. وكما حدث في التحقيقات السابقة، تساند الولايات المتحدة بقوة التقييم والتحليل الشاملين والمحايدين اللذين أجزتهما بعثة تقصي الحقائق بشأن الاشتباه في استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن المخبىء للأمال بشدة أننا ما زلنا نشهد في التقرير التاسع والتسعين للأمانة الفنية (انظر S/2021/1103، المرفق)، تجاهل سورية التام لالتزاماتها ومحاولاتها المتعمدة لتأخير عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعرقلة. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقدر أنه لا يمكن اعتبار إعلان سورية دقيقا وكاملا وفقا للالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وينبغي ألا ننخدع بستار التعاون الظاهر من جانب سورية بينما تواصل سردها المبهم. ولم يكن نظام الأسد صريحا أو متعاوناً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمة لإشراك سورية في حل هذه المسائل. ومنعت سورية، لما يقرب من تسعة أشهر، انعقاد الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات في البلد. ولم تقبل الحل البديل الذي اقترحت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - وهو عقد مجموعة محدودة من الاجتماعات في لاهاي. وأود أن أؤكد بوضوح - إن كل تعديل تدخله سورية على إعلانها الأصلي يأتي نتيجة العمل الشامل الذي يقوم به فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل كشف تلك التناقضات. ولم يقدم النظام السوري أي من هذه المعلومات بنفسه.

إن وفاء دمشق بالتزاماتها الدولية مسألة سلام وأمن دوليين. ويشمل ذلك منح موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إمكانية

الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أنه لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام هذه الأسلحة من دون عقاب وبلا مساءلة يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وخطرا علينا جميعا. ولذلك، لا بد من محاسبة جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية. وإذ نبدا العام الجديد، أعرب عن أمني الصادق مرة أخرى في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة.

ومكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ومساعدة يمكنه تقديمهما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على بدء رئاستكم

لمجلس الأمن. وأتطلع إلى شهر مثمر تحت قيادتكم. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بأعضاء مجلس الأمن الجدد - ألبانيا، الجالس ممثلا بجواري، والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا. مرحبا بكم في الفريق. والولايات المتحدة متحمسة للعمل مع الأعضاء الجدد كشركاء حيويين على مدى العامين المقبلين.

وفيما يتعلق بالمناقشة الجارية، أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها المفيدة وتقانيها من أجل هذه المسألة. إن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها - فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق، فضلا عن فريق تقييم الإعلانات - يظل ضروريا. وأثني على بعثة تقصي الحقائق لمضيها قدما في تحقيقاتها المحايدة والمستقلة في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، على الرغم من عرقلة النظام السوري، والعقبات

الدول الأطراف القضاء على الإمكانات العسكرية والكيميائية لسورية في عام ٢٠١٦. ولم تقدم إلى المجلس خلال كل هذه السنوات أي أدلة حقيقية مؤكدة علمياً تثبت عكس ذلك. ولا يمكن للخبراء الحقيقيين أن يدخلوا في الاعتبار بحسن نية كأدلة أشرطة الفيديو التي تمت فبركتها بشكل واضح وقدمتها منظمات غير حكومية منخرطة سياسياً أنشئت خصيصاً لمحاربة الحكومة السورية، مثل الخوذ البيضاء السيئة السمعة - التي شاهدنا مقاطع فيديو لها تظهر أشخاصاً بدون معدات للحماية الكيميائية يتناولون مواد سامة، وأعراض الضحايا المزعومين تتنافى تماماً مع أعراض استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويبدو أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد أرياس، والأمانة الفنية سيكون لهما القول الفصل في هذا الصدد. وللأسف، تتضاءل الآمال في حدوث ذلك، لأنهم غارقون حتى آذانهم في الفضيحة المتعلقة بتقرير بعثة تقصي الحقائق المعنية بالحادث الذي وقع في دوما في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي تم تنقيح نسخته النهائية نتيجة الضغط الذي مارسه بعض الوفود لجعله أكثر معاداة للسوريين. وهذا احتيال، بوضوح وببساطة. ولا تزال مصادر مختلفة تؤكد ذلك، بمن في ذلك مفتشون سابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شاركوا مباشرة في التحقيق. ولم تؤد محاولات المفتشين المذكورين لحمل قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التحقيق فيما حدث إلا إلى اضطهادهم بسبب بحثهم عن الحقيقة. وقد رفضت الأمانة الفنية جميع المحاولات الرامية إلى وضع الأمور في نصابها أو على الأقل مناقشة الحالة، بما في ذلك عن طريق التواصل مع المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللأسف، بدلاً من الاعتراف بالأخطاء الواضحة وتصحيحها، يواصل المدير العام انتهاك أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية صراحة عاماً بعد عام، وهي اتفاقية يجب أن يدافع عن سلامتها. بل إنني أقول إنه يتباهى باستخدام منهجية معيبة تتطوي على انتهاك أحكام الاتفاقية، وهي منهجية تقوم على استخدام بيانات مجمعة عن بُعد قدمتها مصادر نشطة سياسياً.

ونتيجة لهذا، فإن الوضع يزداد سوءاً، مع ظهور بدع مريبة بصورة متزايدة. وعلى سبيل المثال، في تقرير اليوم (انظر S/2021/1103)،

الوصول الفوري وغير المقيد للقيام بعملهم الصادر به تكليف. وفي الآونة الأخيرة، اعتقل شخص في فرنسا فيما يتعلق بشراء النظام السوري معدات ذات صلة بالأسلحة الكيميائية في أواخر عام ٢٠١٨. وهذه تهم أولية تتعلق بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويشكل هذا الاعتقال خطوة مهمة في السعي إلى محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتؤكد الولايات المتحدة من جديد دعمها القوي لاستمرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها في هذا الشأن، ولجميع الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد حان الوقت لكي يتوقف النظام السوري عن المماطلة، ويكف عن عرقلته، ويمتثل لالتزاماته الدولية. وحان الوقت ليحصل الشعب السوري على العدالة والسلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على بدء رئاستكم للمجلس. ويمكنكم وفريقكم الاعتماد على دعمنا. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا ممثلي ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا في أول جلسة لمجلس الأمن هذا العام. وننتطلع إلى التعاون البناء.

والأعضاء الجدد محظوظون جداً اليوم. ففي يومهم الأول، تتاح لهم الفرصة للخوض فوراً في أحد أكثر الملفات إثارة للجدل وتسييساً على جدول أعمال مجلس الأمن - الملف الكيميائي السوري. وهو فريد من نوعه لأنه لا توجد أي حبكة أخرى منفصلة جداً عن الواقع بقدره، إذ إنه يشبه حكاية خرافية لفقها أحد كتاب الخيال العلمي. وسأشرح ما أعنيه.

والمفارقة الأكبر هي أن الملف الكيميائي السوري لا علاقة له بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد كان ذلك هو الحال منذ وقت طويل. وقد تم حل جوانبه المتعلقة بعدم الانتشار. ودمشق، بانضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قد أوفت بحسن نية بجميع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في هذا الصدد، كما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر S/PV.7212). وتم أكد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومؤتمر

الأسلحة الكيميائية، تم حرمان سوريا من عدد من الحقوق والامتيازات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، وحتى بعد كل ما ذكر، فإن الحكومة السورية، التي تحلت بدرجة كبيرة من ضبط النفس، لا تزال مستعدة للدخول في حوار مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولكن الأمانة الفنية نفسها هي التي تعرقل هذا التعاون في الواقع، رغم جهودها الرامية إلى إلقاء اللوم على دمشق فيما يتعلق بعمل فريق تقييم الإعلان. وقد أعربت سوريا بوضوح عن استعدادها لاستقبال فريق تقييم الإعلانات على أراضيها وإجراء جولة المشاورات الخامسة والعشرين. ولكن، قيل لنا إن قيادة الأمانة الفنية أرجأت هذه الجولة مرة أخرى لأسباب مختلفة ومسيبة، إذ قيل إن البعثة بأكملها لا يمكنها أن تزور البلد لأن عضوا واحدا لم يحصل على تأشيرة دخول. ولم تكن الذريعة التي اختارتها الأمانة الفنية في المرة السابقة أقل عبثية: قيل أنه لا يمكن زيارة سوريا في الصيف بسبب الحرارة.

ومن الضروري أن يُفهم أن الحوار مع فريق تقييم الإعلانات هو جزء من الالتزامات الطوعية والثنائية التي تعهدت بها سوريا. وأشد على كلمة "طوعي". فولاية الفريق لا تنص بطبيعتها على أي نوع من مهام التحقيق. ويتمثل دوره ببساطة في مساعدة السوريين على إعداد إعلانهم الأولي. ولا يحق له إجراء تحقيقات بأثر رجعي.

وعلاوة على ذلك، تتواصل الأعمال التحضيرية لعقد اجتماعات بين السيد مقداد، الوزير السوري للشؤون الخارجية والمغتربين، السيد أرياس، المدير العام. وقد دُعي السيد أرياس لزيارة دمشق لأنه سيكون من المهم جدا بالنسبة له أن يعاين الحالة على الأرض بشكل مباشر. هل كانت السلطات السورية ستفعل ذلك لو لم ترد التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولو كان لديها ما تخفيه؟ ولماذا يرفض السيد أرياس نفسه زيارة سوريا؟

ولا بد لي من القول، بصفة عامة، إن الأسئلة تتزايد للسيد أرياس. فقد الذي ترك لنا مذاقا مريرا في آخر ظهور له أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8785). وقد حاول التغطية على التناقضات في

يشير المدير العام إلى أن بعثة تقصي الحقائق جمعت معلومات في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وأجرت مقابلات حول حوادث وقعت في عدد من البلدات في سورية في عام ٢٠١٧. ويملي المنطق السليم أن تكون التحقيقات بأثر رجعي، بحكم تعريفها، غير سليمة. وكيف يمكن إنشاء سلسلة من الأحداث بعد أربع سنوات من وقوعها، لا سيما في ضوء الوضع العسكري المتغير في سورية؟ وأي نوع من شهود العيان يمكن العثور عليه؟ وما هي التفاصيل التي يمكن أن يتذكروها؟ وهذا أمر مؤسف جدا، بالنظر إلى الجهود الهائلة المبذولة، بالتعاون مع السوريين، لجرّ مفتشي بعثة تقصي الحقائق المتعنتين إلى موقع الحادث المزعوم في دوما في عام ٢٠١٨.

ومن ناحية أخرى، لم يكن زملاؤنا الغربيون بحاجة إلى إجراء تحقيق على الإطلاق. فهم لم يكتفوا بتوجيه اللوم على الفور إلى حكومة الأسد على الرغم من أننا حذرنا عشية الحادث المزعوم من الاستفزاز الوشيك من جانب المتمردين السوريين، بل وجهوا بالفعل ضربة صاروخية ضد أهداف حكومية بدعوى ارتباطها باستخدام الأسلحة الكيميائية. وأذا أخذنا في الاعتبار أننا نعرف تفصيلا عن التعاملات السرية التي ذكرتها للتو، لا يمكن أن نطلق على ما حدث إلا أنه استفزاز سياسي خُطط له بعناية. وبالمناسبة، الزميلة الأمريكية قالت للتو إن المعلومات التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ تدل على الطابع الإجرامي لنظام الأسد، ولكن من أين يأتون بهذه المعلومات والحقائق؟ لكن لم يتم تعميم هذه المعلومات بعد، اللهم إلا إذا كتبوها بأنفسهم.

ولإعطاء المجلس صورة كاملة، من المهم الإشارة إلى النشاط غير المشروع لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يعمل عن بعد للمصادقة الروتينية على تقارير غير مقنعة معادية لسوريا وتستند إلى مقاطع فيديو ومعلومات من جماعات مناهضة لسوريا. وتجدر الإشارة أيضا إلى الحملة التي يشنها زملاؤنا الغربيون بشأن الإعلان الأولي لسوريا. ونتيجة لذلك، وبذريعة وهمية، وفي انتهاك صارخ لاتفاقية

يمكن أن تؤكد استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. واليوم، لا يعدو الأمر أن يكون أداة أخرى قد يستخدمها الزملاء الغربيون لانتقاد البلد ومحاولة إثبات ما لا يمكن إثباته، حتى في تجاهل لقوانين الفيزياء والكيمياء، فضلا عن المنطق الأساسي.

وهذه هي الحالة التي سيتعين على زملائي في المجلس التعامل معها في المستقبل القريب. وبطبيعة الحال، يجب أن نكون مستعدين لسماع أكثر الاتهامات المسعورة ضد روسيا بزعم تقويضها لسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونود أن نعتقد أن هذا الموضوع، الذي أصبح مؤلما للجميع، سيتخذ منعطفًا في اتجاه موضوعي وقائم على الحقائق بنهاية فترة رئاستكم في المجلس، سيدتي الرئيسة. وإذا استطاعت النرويج، بالتعاون معنا ومع الوفود الأخرى ذات التفكير الواضح، أن تسهم في تحقيق ذلك، فإن السوريين وجيرانهم سيكونون أكثر امتنانًا لذلك.

السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ النرويج على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، تعاون كينيا ودعمها. كما أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية.

ولأن هذا هو اجتماعنا الأول في عام ٢٠٢٢، نرحب بزملائنا من ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع كل منهم هذا العام.

وإذ نلاحظ أنه لم تحدث أي تحركات ذات مغزى في هذا الملف منذ الجلسة الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.8921)، سأكرر الإعراب عن مواقف كينيا المعروفة بالفعل بشأن هذه المسألة.

تعتقد كينيا أن الإغلاق السريع لملف التحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا سيسمح للمجلس بدعم الشعب السوري بشكل أكثر جدوى في سعيه إلى تحقيق سلام دائم. ونرحب بالاتفاق بشأن تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

التقرير المذكور أعلاه عن دوما بأي وسيلة ممكنة، من ناحية، وتبرير أساليب العمل عن بعد التي استخدمتها الأمانة الفنية في جمع الأدلة، من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد حاول من دون أن يظفر له جفن تشويه محتوى المذكرة الشفوية التي قدمتها البعثة الدائمة للاتحاد الروسي إلى المنظمة بخصوص التقرير. ومع ذلك، من نعتبر أنه من المهم أن نواصل مطالبة السيد أرياس بتفسيرات واضحة ومنطقية للوضع الحالي الذي يهدد بتدمير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نصر فقط على أن ينفذ السيد أرياس بالكامل أحكام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعترز أيضا مطالبته بذلك مرة أخرى في مجلس الأمن بدعوة المدير العام إلى حضور اجتماع آخر من اجتماعاتنا.

وهناك جانب آخر بالغ الأهمية لا بد من ذكره لفهم تطور الملف الكيميائي. إن الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال الترويج لما يسمى بالانتهاكات التي ترتكبها السلطات السورية، إنما تغض الطرف، من حيث الجوهر، عن موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الإرهابيين في سوريا والدول المجاورة. وأريد أن أذكر فحسب تقرير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، والذي يحتوي على ثروة من الأدلة على استخدام التنظيم للأسلحة الكيميائية في العراق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وعلى وجه التحديد، استخدم تنظيم الدولة الإسلامية مختبر جامعة الموصل لإجراء البحوث الكيميائية والتطوير.

وتندرج هذه الوقائع ضمن نطاق الفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وتخضع للفقرة ١٢ من القرار التي تنص على ضرورة تبادل هذه المعلومات مع الدول الأعضاء. ومع ذلك، لم تقدم أي معلومات عن ذلك سواء اليوم أو قبل ذلك. وهذا دليل هام جدا يشير بوضوح إلى أن الأسلحة الكيميائية يمكن أن تنتشر بين الإرهابيين وأن تستخدم من قبلهم في أي لحظة للقيام باستقراوات كيميائية.

وخلاصة القول إن ما يسمى بالملف الكيميائي السوري قد فقد في الآونة الأخيرة حتى مظهر الحياد والتثبت الموضوعي من الحقائق التي

حظر الأسلحة الكيميائية للفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والمقررات ذات الصلة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بإزالة الأسلحة الكيميائية السورية. وأرحب أيضا ترحيبا حارا بممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة، وأتطلع إلى مشاركتهم.

وتود غانا، لدى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، أن تؤكد من جديد اقتناعها بأن استخدام الأسلحة الكيميائية هو أخطر انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونذكر، في هذا السياق، بإدانة المجتمع الدولي الشديدة لهذا الاستخدام من جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ولذلك نؤكد من جديد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول ويشكل انتهاكا خطيرا لقواعد مجتمع الأمم الحديث ومعاييرها. ويود وفد بلدي، في هذا الصدد، أن يؤكد على نقطتين.

أولا، تشجع غانا بقوة الجمهورية العربية السورية، وهي دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ودولة كانت أعمالها موضع قرارات من المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجلس، على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الكيانات المحددة وفقاً لالتزاماتها.

ثانياً، إن استخدام الأسلحة الكيميائية له عواقب، ويجب محاسبة من يستخدمونها على أفعالهم. وفي هذا الصدد، تؤيد غانا جميع الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة عن انتهاكات اتفاقية الأسلحة الكيميائية في سورية. والمساءلة أمر حاسم لفرض الامتثال، وردع استخدام الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي، واستعادة ثقة المجتمع الدولي في القواعد والمعايير التي تدعم نظام عدم الانتشار.

وفي الختام، نشجع الجمهورية العربية السورية على توفير البيانات والوضوح اللازمين لمعالجة أي ثغرات وتناقضات معلقة في التقارير الأولية واللاحقة المتعلقة بمخزونات من الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يتسنى استعادة حقوقها وامتيازاتها المعلقة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، بعد أن تحل المسائل المعلقة وتغلق.

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية، الذي سيغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. ونشجع التعاون والمشاركة على نحو مماثل بحسن نية بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق بالثغرات والتناقضات وأوجه عدم الاتساق التي تم تحديدها ولا تزال دون حل.

وتؤكد كينيا مجدداً دعمها لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تتحمل مسؤولية كبيرة بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شفافة وخالية من التسييس وقادرة على التحقيق الدقيق.

ونؤكد مرة أخرى موقف كينيا المبدئي بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي أحد يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ولا يمكن أبداً لأي سبب أن يبرر استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف تحت أي ظرف من الظروف.

وأخيراً، نؤكد مجدداً اقتناعنا الراسخ بأن الحل الطويل الأجل للحالة في سوريا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حوار سياسي شامل بقيادة سورية ومملكة سورية، وكينيا تتضامن كينيا مع الشعب السوري في هذا المسعى.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، اسمحو لي أن أهنئكم متمنيا للنرويج رئاسة ناجحة. وكعضو جديد في المجلس، وإن كنت متعاوناً مع النرويج منذ وقت طويل بشأن العديد من المسائل المتعددة الأطراف ذات الاهتمام المشترك، أود أن أؤكد لكم تعاون غانا خلال هذا الشهر.

وأود أيضاً أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على مشاركتها في جلسة اليوم بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وعلى إحاطتها الإعلامية الثاقبة للمجلس. ويرحب وفدي أيضاً برسالة الأمين العام الواردة في الوثيقة S/2021/1103، التي تنقل التقرير الشهري التاسع والتسعين لمنظمة

سيكون من الممكن للأمانة الفنية إيجاد بديل له أو نشر أعضاء الفريق الآخرين في سورية أولا لإجراء المشاورات؟

وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية الأساس والمقياس لمعالجة المسائل المتصلة بالأسلحة الكيميائية. وللأسف، في السنوات الأخيرة، وفي تجاهل لأحكام الاتفاقية وتقليد السعي إلى توافق الآراء، ضغطت بعض البلدان للتصويت على متابعة المسألة المتعلقة بمسألة الأسلحة الكيميائية السورية، في حين كان التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الأطراف بعيد المنال، بما في ذلك تحديد مدى ولاية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية وتعليق حقوق سورية كدولة طرف، من بين أمور أخرى.

وهذه الأعمال تقوض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتسمم الأجواء وتقوض الثقة المتبادلة بين الدول الأطراف. وتحت الصين البلدان المعنية على تغيير مسارها والكف عن تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أيضا أن تحافظ الأمانة الفنية والمدير العام على وجه الخصوص على الموضوعية والنزاهة في عملهما، وأن يستمعا بشكل واسع إلى آراء الآخرين، وأن ييسرا الانتقال من الانقسام والمواجهة إلى الوحدة والتعاون فيما بين الدول الأطراف.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدتي الرئيسة، على دوركم كرئيس لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونتمنى لكم كل التوفيق خلال الشهر. ويمكنكم التعويل على تعاون البرازيل. يتوجه وفد بلدي بالشكر إلى السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها المجلس بشأن هذه المسألة، أود أن أؤكد مجددا التزام البرازيل الثابت بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتدين البرازيل بأشد العبارات الممكنة استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، في أي مكان، ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ولذلك، نؤيد منظمة حظر للأسلحة الكيميائية تكون قوية وشفافة ومستقلة.

وغانا، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية، على استعداد لأن تكون شريكا مفيدا في إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية.

السيد سن جيشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، نهني النرويج على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. يصادف اليوم عقد أول جلسة مفتوحة للمجلس في العام الجديد. ونغتتم هذه الفرصة للترحيب بأعضائه الجدد: ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا. ونتطلع إلى تعاون أقوى معهم من أجل مزيد من الوحدة داخل المجلس، وإلى اضطلاع المجلس بولايته بفعالية. وتشكر الصين أيضا إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفيت نام والنيجر على مساهماتها في أعمال المجلس على مدى العامين الماضيين. وأشكر أيضا الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

ووفقا لآخر تقرير شهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/1103، المرفق)، أجرت الأمانة الفنية الجولة الثامنة من عمليات التفتيش للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛ وتم تمديد الاتفاق الثلاثي فيما بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية حتى ٣٠ حزيران/يونيه؛ ويجري التحضير للاجتماع بالحضور الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في سورية. وترحب الصين بهذا التقدم وتشجع الأمانة الفنية على مواصلة مشاركتها وتعاونها مع سورية.

ونحيط علما بنشر أعضاء بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا في سورية لإجراء تحقيق لمدة أسبوعين. ونأمل أن يعملوا في امتثال صارم لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية، نأمل أن تصغي الأمانة الفنية إلى شواغل الدولة الطرف بشأن مسألة التأشيرات وأن تظل منفتحة ومرنة لتقادي الجمود في المناقشات.

وأود أيضا أن أ طرح سؤالا بشأن هذه المسألة. نظرا لرفض سورية إصدار تأشيرة دخول لعضو واحد فقط من فريق تقييم الإعلانات، هل

الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونظرا لخطورة الوقائع نؤكد من جديد أنه يجب أن تكون جميع التحقيقات المتعلقة بتلك الحوادث محايدة ومتوازنة وفنية وشاملة.

ومن المهم أيضا ملاحظة أنه في حين أيدت البرازيل اعتماد المقرر C-25/DEC.9 خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها فعلت ذلك مع توقع أن يسهم تطبيق التدابير المنصوص عليها فيه في العودة إلى موقف عدم امتثال سوريا للاتفاقية. وما زلنا ندعو إلى إعادة الثقة بين المنظمة والجمهورية العربية السورية بوصفه خطوة أساسية نحو التغلب على التسييس المؤسف الذي قوض ثقافة توافق الآراء داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات صنع القرار التابعة لها.

ترحب البرازيل بالجهود التي بذلها مؤخرا كل من المدير العام للمنظمة ووزير الخارجية والمغتربين السوري لعقد اجتماع بالحضور الشخصي بينهما. وهذا هو النهج البناء الذي يساعد على بناء الثقة ويمهد الطريق لاستمرار الحوار الشامل والفعال. ونرحب أيضا بتمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي ييسر الأنشطة التي كلفت بها المنظمة في سوريا.

أخيرا، نشجع الحكومة السورية على السماح لأفرقة خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالوصول الكامل بما في ذلك عن طريق إصدار التأشيرات اللازمة. وبمجرد أن تبدأ القيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم، فإننا نتطلع إلى نشر المزيد من عمليات التفتيش في المواقع الأمر الذي يمكن أن يساعد على التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بالملف السوري.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أقدم بتهاني لكم، سيدتي، وأن أعرب عن دعمنا الكامل لرؤاستكم. وأرحب أيضا بزملائنا الخمسة الجدد في المجلس وأشكر زملاءنا الخمسة المنتهية ولايتهم على إسهامهم.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعيار الذهبي للنظم المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وقد أنشأت حظرا شاملا وملزما قانونا وغير تمييزي، وهي مجهزة بآلية تحقق فعالة وكاملة الأركان. ومن المؤسف أننا، حتى مع ذلك الجهاز المؤسسي، ما زلنا نلاحظ استخدام الأسلحة الكيميائية في مناطق مختلفة من العالم. نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد مؤتمر نزع السلاح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وآمل أن يؤدي ذلك الإنجاز إلى إعادة التزام الدول الأطراف بأهداف الاتفاقية، وكذلك بتعزيز آلية التحقق الخاصة بها من أجل كفالة حيادها القاطع.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا التزام البرازيل القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ونؤكد من جديد عزمنا على دفع عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، وتيسرها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن الأسلحة الكيميائية تتنافى تماما مع القانون الدولي الإنساني، ولذلك يجب ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. واستخدام هذه الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويجب معالجة الحوادث بشفافية وخضوعها لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرى أن دور الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في توضيح هذه الحوادث لا بديل عنه. ويجب حماية قدرتها على القيام بذلك، وتحسينها باستمرار عند الاقتضاء.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية يعد أول استخدام مؤكد لأسلحة الدمار الشامل في القرن الحادي والعشرين. ويعتبر هذا الواقع المروع نكسة كبيرة في الالتزام الدولي بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وخلال السنوات القليلة الماضية أجرت البرازيل تحليلا شاملا للتقارير الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية عن الأحداث المتصلة باستخدام

والمسؤولية الواردة في إطارها بغية إثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة. وينبغي التقيد بذلك.

لقد حذرت الهند مرارا وتكرارا من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك داخل المنطقة. كما أشارت تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى عمليات النشر المتكررة للأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات الإرهابية المحظورة من جانب الأمم المتحدة وتلك المرتبطة بتنظيم داعش ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. ولا يزال تنظيم داعش نشطا في مساحات واسعة من سوريا حيث يسعى التنظيم إلى إعادة بناء قدراته القتالية. لذلك ينبغي أن تولى الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية أقصى قدر من الاهتمام.

ولا تزال الهند تعتقد أن التقدم على المسارات الأخرى قد يساعد في إمكانية المضي قدما بالعملية السياسية في سوريا، كما دعا إلى ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): يسعدنا أن نراكم في الرئاسة، سيدي، وأود أن أتمنى لكم ولفريقكم شهرا ممتازا. وأود أيضا أن أردد ملاحظتكم بشأن سلفكم السفير أباري وراثته الممتازة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أرحب بزملائنا الجدد وأن أهني أولئك الذين انتهت مدة خدمتهم.

أود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو، على مساهمتها وإحاطتها الغنية بالمعلومات اليوم كما هي دائما.

يبين لنا التقرير التاسع والتسعون للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/1103، المرفق) مرة أخرى أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالملف السوري بالرغم من أفضل الجهود التي بذلتها الأمانة الفنية للمنظمة. وهذا أمر يدعو للقلق الشديد. وكما يوضح التقرير فإن عمل فريق تقييم الإعلانات لتقييم اكمال

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على معلوماتها المستكملة.

لقد أحطنا علما بمحتويات التقرير الشهري التاسع والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم إلى المجلس عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/2021/1103، المرفق).

ونتطلع إلى التقرير عن الجولة الأخيرة من عمليات التفتيش التي أجرتها الأمانة العامة على مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية السورية. ولأحطنا ما قدمته الجمهورية العربية السورية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من تقريرها الشهري السابع والتسعين الذي يفصل الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما لاحظنا تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي ييسر أنشطة الأمانة العامة في سوريا لفترة ستة أشهر أخرى.

ونشجع على مواصلة التعاون بين سوريا والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة وحل جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية.

إن موقف الهند من المسائل المتعلقة بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية معروف جيدا. ويتمثل موقفنا المبدئي في أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك فريد من نوعه وغير تمييزي لنزع السلاح للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها بصورة كاملة وفعالة وغير تمييزية. وندعم الجهود الجماعية التي يبذلها الجميع لضمان الحفاظ على مصداقية الاتفاقية ونزاهتها على أكمل وجه.

تعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جميع الأشخاص في أي مكان ووقت تحت أي ظرف من الظروف. وتؤكد الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا. ويجب أن يتبع بدقة الأحكام والإجراءات المضمنة في الاتفاقية وأن يجري وفقا لتوازن القوى الدقيق

ودقة الإعلانات السورية أمر أساسي. لقد كان ذلك العمل محوريا في التعديلات السبعة عشر والملاحق العديدة التي أدخلت على الإعلان. وهذه مسائل جوهرية تتعلق بالبحوث غير المعلنة وإنتاج وتسليم كميات غير معلومة من الأسلحة الكيميائية وكميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية أو السلائف والذخائر الكيميائية. وهي من صميم المخاوف الجدية من أن سوريا لا تزال تحتفظ بقدرة من الأسلحة الكيميائية. وهذا ما يجعل تأخير الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية لمدة سبعة أشهر مسألة خطيرة. إن الجهود السورية للتدخل في اختيار الخبراء من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبالتالي منع نشرهم غير مقبولين.

ولذا نؤيد الاجتماع الثنائي المقترح بين المدير العام آرياس والوزير المقداد. ومن المهم أن تكون هذه مناقشة صريحة وذات مغزى وأن تهدف إلى حل المأزق وضمان إحراز تقدم حقيقي بشأن جميع المسائل غير المحسومة. ونأمل أن نرى ذلك يحدث في أقرب وقت ممكن.

وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن لحل المسائل المعلقة في هذا الملف.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي، على توليك الرئاسة وأن أؤكد لكم دعم فرنسا الكامل. وأود أيضاً أن أرحب بوجود خمسة أعضاء جدد غير دائمين بيننا وأن أقول لهم بحرارة شديدة إن فرنسا ستدعمهم في السنتين المقبلتين. وأخيراً، أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

لماذا نحن هنا اليوم؟ السبب بسيط: لأن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، مما تسبب في وقوع أكثر من ١ ٠٠٠ ضحية - من النساء والأطفال وكبار السن - في الغوطة على مشارف دمشق؛ ولأن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع في وقت لاحق القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يطالب بالنزع الكامل للمخزون السوري من الأسلحة الكيميائية والذي يمكن التحقق منه. ولم يكن هناك إنكار للوقائع في ذلك الوقت، ومن هنا جاء اتخاذ القرار بالإجماع. والواقع أنه كان من المستحيل، طوال أكثر من ثماني سنوات، أن يحقق المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك الآليات الأخرى ذات الصلة، ذلك الهدف المنشود. فليس النظام السوري غير متعاون فحسب؛ بل إنه منذ عام ٢٠١٣ قد لجأ إلى الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. وللأسف، هذه ليست قصة خيالية؛ إنها الحقائق ببساطة - حقائق ينبغي تسميتها جرائم ضد الإنسانية.

واليوم، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، يواصل النظام السوري رفضه التعاون. وهو لا يصدر التأشيرات اللازمة. وهو يواصل السعي

ويجب على المجلس أن يبق على رسالة قوية وواضحة تؤيد المتطلبات التي حددها في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب على سوريا أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تقبل الموظفين الذين عينتهم المنظمة في سياق عملهم وأن تسمح لهم لهم بالوصول الفوري وغير المقيد. ولا يمكن لسوريا اختيار أي من التزاماتها القانونية التي رغبت في قبولها.

وبالمثل يجب أن تحظى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدعمنا الكامل في عملها المهني والمحايد لحل الكثير من المسائل المعلقة. ونرحب بالجولة الثامنة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرانيا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية وننتطلع إلى النتائج. ونلاحظ أن سوريا لم تشرح بعد بشكل كاف المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ التي عثر عليها في موقع برزة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨.

ونرحب أيضاً بالعمل الجاري لبعثة تقصي الحقائق وعمليات التفتيش التي قامت بها في كانون الأول/ديسمبر لأربعة مواقع ذات صلة باحتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧. وسيستمر عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية أيضاً في عام ٢٠٢٢.

ولا يمكننا أن نطمئن إلى أن كامل مخزون سورية من الأسلحة الكيميائية قد تم الإعلان عنه وتدميره بشكل يمكن التحقق منه،

جرت في كانون الأول/ديسمبر في مرفقي برزة وجمرايا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية. ونحن ننتظر نتائج عمليات التفتيش هذه ونرحب بتعيين ممثلين عن سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعقد اجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري.

ومن ناحية أخرى، نأسف للعقبات البيروقراطية التي لا تزال تؤثر على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما هو الحال مع عدم إصدار تأشيرات لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات.

وتدعو المكسيك سورية مرة أخرى إلى التعاون البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح المسائل العشرين المتعلقة المتعلقة بإعلانها الأولي.

ونشير بقلق إلى أن التوضيحات المتعلقة بالعوامل الكيميائية المنتجة في منشأة لم يعلن عنها سابقاً لا تزال غير قاطعة. كما نشعر بالقلق إزاء التفسير المتعلق بالنقل غير المصرح به لأسطوانتي الكلور اللتين دمرتا في هجوم والمتصلتين بالحدث الذي وقع في دوما، وكذلك بوجود آثار لمواد كيميائية في موقع برزة.

ونرحب بالتمديد لمدة ستة أشهر للاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية. ونحث على أن تغطي هذه التمديدات فترات أطول حتى يتسنى لوكالات الأمم المتحدة أن تخطط لعملها بقدر أكبر من القدرة على التنبؤ.

وتكرر المكسيك تأكيد ثقتها الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأعمالها في مجال التحقيق ودعمها لها. كما نؤكد من جديد إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

وأخيراً، نحث الدول على التعاون مع عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيز تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة من أجل وضع حد للنزاع.

للتدخل في اختيار المفتشين. ولم يتمكن فريق تقييم الإعلانات بعد من الانتشار. وهناك تصميم واضح جداً على عرقلة الإجراءات. ومن الواضح أن النظام لا يريد تسليط الضوء على إعلانه الأولي. وهذا أمر غير مقبول. إن على سورية التزامات بالتعاون كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) - الذي أكرر أنه اتخذ بالإجماع من قبل المجلس - ويجب أن تحترمها. إذا أرادت سورية استعادة حقوقها وامتيازاتها داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فيجب عليها أن تتعاون.

ومرة أخرى، أود أن أشيد بالعمل المتميز الذي اضطلعت به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مواجهة عرقلة النظام وتصريحاته الافتراضية. وقد أظهرت الأمانة الفنية مثابرة ومهنية كبيرة. ويجب أن تتوقف حملات التضليل ضدها. إنها مخزية.

وكلنا ندرك مسؤولية النظام السوري والأعمال المروعة التي يتحمل المسؤولية عنها. ولهذا السبب تلتزم فرنسا التزاماً راسخاً بمكافحة الإفلات من العقاب. ويلجأ الضحايا الآن إلى المحاكم الوطنية. وأقول هذا بجديّة بالغة: لن يكون هناك رافة بهؤلاء المجرمين. تلك هي الرسالة التي نبعث بها مع شركائنا في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم أنتم وفريقكم الاعتماد على دعم وفد المكسيك. وأود أن أعثم هذه الفرصة أيضاً لأهنئ السفير أباري وفريقه على عملهم في توجيه دفة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر.

وأود أيضاً أن أرحب بالفود التي نأمل أن نعمل معها عن كثب طوال هذا العام، وهي وفود ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغانا وغابون. كما أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

تحيط المكسيك علماً بالتقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/1103) وعمليات التفتيش التي

الذي يسمح بتمديد فترة ستة أشهر أخرى من التعاون البناء، كما نأمل، ونكرر دعمنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أود أن أقدم بخالص التهنية لكم على تولي النرويج رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنين لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعماله. وأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على الإحاطة التي قدمتها.

يطيب لي وأنا أتحديث للمرة الأولى كعضو في مجلس الأمن، التأكيد على أن دولة الإمارات لن تألو جهداً خلال عضويتها للقيام بمسؤوليتها في صون السلم والأمن الدوليين، آملي في أن تتكامل جهودنا معكم في تلبية تطلعات شعوب العالم أجمع. كما أود أن أنتهز الفرصة لأهنئ الدول الأعضاء التي انضمت معنا إلى المجلس، وأن أتمنى لنا جميعاً كل التوفيق خلال الفترة المقبلة. وأشكر جميع أعضاء المجلس على كلماتهم الترحيبية.

والآن، وفيما يتعلق بموضوع نقاشنا اليوم حول الملف الكيميائي في الجمهورية العربية السورية، أود التركيز على الجوانب التالية:

أولاً، من المهم التأكيد أن مسؤوليتنا الأساسية وغايتنا الأسمى تتمثل في حماية البشرية من الآثار المروعة الناتجة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ونستذكر أن هذه المسؤولية تقع في صميم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واقتبس: "من أجل البشرية جمعاء، على أن تستبعد كلياً إمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية". ونشدد هنا على الموقف المبني لدولة الإمارات والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي من كان وفي أي مكان، حيث يشكل ذلك انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي، ويمثل تهديداً جسيماً للسلم والأمن الدوليين.

ثانياً، إن إحداث تقدم ملموس في هذا الملف يتطلب بشكل مبدئي عدم تسييسه والانخراط في حوار بناء. ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الإمارات على أهمية التواصل والحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية حتى يتم مناقشة وتحديد سبل المضي قدماً في

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدتي، على رئاستكم للمجلس وعلى الطريقة التي تقودون بها أعمالنا. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي طوال فترة رئاستكم. وأشكركم وأشكر أيضاً الزملاء الذين تكلموا من قبل على كلمات الترحيب الحارة ببلدي وبالأعضاء الجدد الآخرين في مجلس الأمن. كما أرحب بالممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، وأشكرها على إحاطتها.

إن النظر في التقرير الشهري التاسع والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/1103)، المقدم عملاً بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، يتيح فرصة حسنة التوقيت لإعادة تأكيد التزامنا بمكافحة الأسلحة الكيميائية والتزامنا بنزع السلاح. ويعرب بلدي بوضوح عن حقيقة أن استخدام الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن السياق، يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

ونحيط علماً بالإعلانات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية بشأن تدمير ٢٧ منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية وبشأن الأسلحة الكيميائية التي أعلن عنها البلد والتي نُقلت خارج أراضيه في عام ٢٠١٤.

بيد أن القلق لا يزال يساورنا من أنه، بعد مضي ثماني سنوات على إنشاء بعثة تقصي الحقائق، لم يحل سوى جزء صغير من القضايا العالقة العديدة المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية. كما أنه من المقلق رؤية صعوبات الوصول التي تواجه الخبراء في الميدان، لا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا فحسب، بل بسبب الصعوبات المتعلقة بإصدار السلطات السورية لتأشيرات الدخول.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان دعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتشجيع التعاون المستمر بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية من أجل إيجاد حلول للمسائل المعلقة.

وختاماً، نرحب بالاتفاق الثلاثي الموقع بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحكومة السورية،

بالأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الهجوم الواسع النطاق على الغوطة في آب/أغسطس من ذلك العام، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يطالب سورية بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن التدمير السريع لبرنامجها للأسلحة الكيميائية.

مع ذلك، وعلى الرغم من التعاون الدولي بشأن تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها سورية في عام ٢٠١٣، فقد اتضح لاحقاً أن سورية احتفظت بقدرات للأسلحة الكيميائية، بما يتعارض مع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ووقعت هجمات أخرى بالأسلحة الكيميائية. وأكدت تحقيقات الخبراء المستقضية التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتلك المشتركة لخبراء الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن النظام السوري استخدم أسلحة كيميائية، بما في ذلك الكلور والغازات السارين في ثماني هجمات على الأقل خلال النزاع. وقد أدت تلك الهجمات التي شنها النظام إلى مقتل وإصابة مئات الأبرياء. وتبين أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي استخدمها في ثلاث حوادث.

والآن وبعد مرور أكثر من ثماني سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تؤكد التقارير الشهرية للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي يبلغ عددها الآن حوالي ١٠٠ تقرير، أنه لا تزال هناك ٢٠ مسألة غير محسومة تتعلق بالإعلان الأولي لسورية. وهذه ليست مسائل ثانوية أو فنية، ولكنها تشمل الإنتاج غير المعلن عنه وتسليح المواد الكيميائية السامة وعدم معرفة مكان وجود كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر.

على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، استمر عدم وفاء سورية بالتزاماتها. وقد رفضت سورية مرارا إصدار تأشيرات دخول لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولم تبذل أي جهد جاد للقاء خبراء الأمانة الفنية، وأظهرت تجاهلا تاما لقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومؤتمر الدول الأطراف.

على مدى السنوات الثماني الماضية، عرقلت المساءلة واتخاذ المجلس لإجراءات فعالة للالتزام بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) من خلال

هذا الملف. كما يدعو بلدي الأطراف إلى أن تعمل بروح قائمة على المبادئ التي أنشأت عليها منظمة حظر الأسلحة بطابعها الفني ومنها التوافق وعدم التسييس، وأن يتم في هذا السياق تيسير زيارة فريق تقييم الإعلان التابع للمنظمة إلى سورية.

ثالثاً، يجب القضاء كلياً على الأسلحة الكيميائية وحرمان أي من كان من الحصول عليها أو استخدامها سواء في سورية أو خارجها. إن وقوع هذه الأسلحة في الأيدي الخطأ، كتتظيم داعش الإرهابي والمنظمات الإجرامية، مقلق للغاية نظراً لتداعياتها الجسيمة، لا سيما على الاستقرار والأمن في سورية والعالم ككل. وعليه، تؤكد على ضرورة مواصلة العمل مع الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقضاء على هذا التهديد كلياً. ونشدد أيضاً على أهمية الاستمرار في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، مع تكثيف هذه الجهود لمنع من إعادة ترتيب صفوفه وبناء قدراته القتالية وحصوله على الأسلحة الكيميائية واستخدامها.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إحراز تقدم في الملف الكيميائي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

السيدة باربارا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم، السيدة الرئيسة، في الرئاسة وطمأنتمكم على دعمنا الكامل. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا من ألبانيا والبرازيل وغابون وغانا والإمارات العربية المتحدة. ونتطلع إلى العمل معهم.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الشهري (انظر S/2021/1103، المرفق). وأتفق معكم على أن هذه الجلسة، مع دخولنا العام الجديد، تمثل فرصة لاستعراض الحقائق والتقدم المحرز بشأن هذا البند الذي ظل طويلاً في جدول أعمال المجلس.

قبل بدء النزاع في عام ٢٠١١، كان لدى سورية برنامج واسع النطاق للأسلحة الكيميائية. في عام ٢٠١٣، في أعقاب عدة هجمات

عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أن توافق على استعادة سورية لحقوقها وامتيازاتها إلا بعد إبلاغ المدير العام للمنظمة بأن سورية قد امتثلت لجميع الطلبات. لقد سمعنا للتو مرة أخرى اليوم أن الحال ليست كذلك على الإطلاق.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على أهمية وإلحاحية تعاون سورية الكامل مع الأمانة الفنية. ويجب على سورية أن تستجيب بطريقة واضحة لا لبس فيها، ولا يمكنها اختيار المفتشين ولا الالتزامات التي يجب أن تقي بها. ولن تؤدي أي محاولة لتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلا إلى تأخير تنفيذ سورية للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وبالتالي حرمان المنظمة من مهمتها النبيلة باعتبارها الوصي على الاتفاقية التي هدفها تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية. إن الانتهاء السريع من التحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيتيح للمجلس دعم الشعب السوري بشكل أنجع في سعيه إلى مستقبل سلمي.

وتكرر ألبانيا الإدانة الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف، معتبرة ذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وتطالب بتحديد هوية جميع الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية أو استخدموها ومحاسبتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على رسالته القوية والواضحة وفحواها احترام الحظر الدولي على الأسلحة الكيميائية، وأن يكفل عدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى، لا في سورية ولا في أي مكان آخر. وهذا هو سبيلنا في تحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه ضحايا الحرب الكيميائية.

وأخيرا، ستواصل ألبانيا دعم الشعب السوري في سعيه إلى تحقيق مستقبله في سلام وعدل، وتأمل أن يتم سماع صوت السوريين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلة النرويج.

استخدام حق النقض والتهديد باستخدامه وبسبب حملة تضليل متضافرة للإساءة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستنتاجاتها وتقويض مصداقيتها.

ولذلك، فلنترك في عام ٢٠٢٢ الدوافع السياسية الضيقة ونوحد صفوفنا لدعم التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وهذا يعني كفالة التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية وبصورة يمكن التحقق منها، ومحاسبة الذين يستخدمون هذه الأسلحة. وعندئذ فقط سنتمكن من وقف انتشار الأسلحة الكيميائية وبعث رسالة مفادها أن استخدامها غير مقبول.

السيد خوجه (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود، إذ أخذ الكلمة لأول مرة في مجلس الأمن، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل في تنفيذ برنامج العمل الحافل والطموح.

وأشكر جميع زملائي على عبارات الترحيب الحارة التي وجهت إلى بلدي وإلى أعضاء المجلس الجدد الآخرين. وأود أيضا أن أشكر السيدة ناكاميتسو على الأفكار الثاقبة التي قدمتها.

لقد سمعنا للتو أن الملاحظة التي أبدتها عدد من أعضاء المجلس في هذه القاعة قبل أقل من شهر (انظر S/PV.8921) لا تزال كما هي: لا ترغب السلطات السورية في التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بالإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية على نحو قابل للتحقق. ونحن نشجب هذا الموقف.

ولا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ترى أنه في هذه المرحلة، ونظرا لأوجه القصور وعدم الاتساق المحددة، فضلاً عن التباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٢١، قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تعليق عضوية سورية. ولا يمكن لألبانيا، بصفتها

وهذا يقودني إلى النقطة التالية. فقد طلبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مزيداً من المعلومات عن هجوم أبلغ عنه على مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية يبدو أنه يحتوي على معدات ذات صلة بتحقيق تجريبه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وطلبت المنظمة أيضاً إصدار إعلان عن جميع أنواع وكميات العوامل العصبية غير المعلنة التي تم إنتاجها و/أو تهيئتها في شكل أسلحة في مرفق معين سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أن تمتثل سورية لهذه الطلبات. وكذلك، لا تزال هناك ٢٠ مسألة عالقة في الإعلان الأولي لسورية. ونحث سورية على تقديم معلومات وتفسيرات تقنية كافية لإغلاق هذه المسائل العالقة.

وختاماً، من الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أختتم بياني بالتأكيد على أن التعاون ضروري لتسوية جميع المسائل التي لم تحل، وفي نهاية المطاف إنجاز هذا الجهد الذي دام ثمانين سنوات لكفالة القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، بداية أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتوجه بالتهنئة للدول التي انضمت لعضوية المجلس مطلع هذا العام، ونؤكد استعدادنا للعمل معكم وتزويديكم بالمستجدات المرتبطة بالوضع في سورية.

السيدة الرئيسة، إن مشاركة خمسة أعضاء جدد للمرة الأولى في جلسة للمجلس حول هذا الموضوع، تدفعنا للتذكير ببعض النقاط المفصلية المرتبطة به.

أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها بشأن التقدم المحرز نحو القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ويجب أن يظل الحظر الدولي على استخدام الأسلحة الكيميائية أولوية قصوى لمجلس الأمن. ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي وقت، ومن جانب أي شخص. وبينما نبدأ سنة جديدة، فلنقل بوضوح إننا مدينون للضحايا بكفالة عدم الإفلات من العقاب على الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

وبالانتقال إلى أحدث تقرير للمدير العام، نشعر بالتشجيع إزاء تطوّر إيجابيين نود أن نسلط الضوء عليهما. أولاً، نرحب بنشر بعثة تقصي الحقائق في سورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. إن جهود البعثة لجمع المعلومات وإجراء المقابلات فيما يتعلق بالعديد من الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٧ في محافظة حماة تتسم بالأهمية لكفالة المساءلة. وبالمثل، يسرنا أن نلاحظ أن الأمانة الفنية قد أجرت أيضاً في كانون الأول/ديسمبر الماضي الجولة الثامنة من عمليات التفتيش لمرافق برزة وجمراية التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية.

وبعد شهور عديدة من دون عمليات تفتيش أو بعثات لجمع المعلومات، نأمل أن يبيث هذا النشاط مؤخراً روحاً جديدة من التقدم بشأن هذا الملف لعام ٢٠٢٢. ونتطلع إلى تقاريرهم إلى المجلس. ومع ذلك، وبغية التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لا تزال هناك عقبات كثيرة يتعين التغلب عليها ومسائل تتطلب اهتماماً فورياً.

وتشمل هذه العقبات التأخيرات المستمرة في إصدار التأشيرات لفريق تقييم الإعلانات، التي يجب معالجتها. وأود تأكيد أنه على سورية الالتزام بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويذكر القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) صراحة التزام سورية بقبول الموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإفساح السبل أمامهم للوصول فوراً وبدون قيد، ومنحهم الحق في تفتيش أي من المواقع وجميعها.

المتوازن للقائمين على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنها ستواصل التعاون الإيجابي والبناء مع الأمانة الفنية وأفرقتها.

بشأن آخر مستجدات التعاون بين سورية والمنظمة منذ مناقشة المجلس الأخيرة، تواصل نقاط الاتصال بين الجانبين التحضير للاجتماع بين السيد وزير الخارجية والمدير العام للمنظمة للاتفاق على جدول أعمال يتيح إجراء مناقشات شاملة وموضوعية بشأن جميع جوانب العمل القائم بين سورية والمنظمة.

كما تم إنجاز تمديد الاتفاق الثلاثي لمدة ستة أشهر تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وقدمت سورية تقريرها الشهري رقم ٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. كما يسّرت الحكومة السورية الجولة الثامنة لفريق التفتيش على مرفقي برزة وجمرايا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية، وذلك خلال الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

كما يسّرت الحكومة أيضاً زيارة بعثة تقصي الحقائق قبل نهاية عام ٢٠٢١ لاستكمال التحقيقات بالحوادث التي وقعت في محافظة حماة عام ٢٠١٧، والتي لم تُجز التحقيقات بشأنها رغم مضي قرابة الخمسة أعوام على استخدام التنظيمات الإرهابية لأسلحة كيميائية هناك. السؤال المطروح هنا: لماذا يتم التلؤف في إجراء التحقيقات المتصلة بقيام التنظيمات الإرهابية، كداعش وجبهة النصرة، باستخدام الأسلحة الكيميائية؟ ولصالح من تتم التغطية عليها من قبل البعض رغم تأكيد تقارير أممية لحصولها؟ إن ما جاء من استنتاج مسبق بشأن هذه التحقيقات في بيان الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى قبل صدور أي تقرير بشأنها، يثبت بوضوح حجم التسييس ومقدار التضليل الذي يحيط بهذا الملف، ويفضح من يحاول القفز على نتائج التحقيقات وإلقاء الاتهامات الباطلة.

فيما يتعلق بزيارة فريق تقييم الإعلانات لعقد جولة المشاورات الـ ٢٥، وفدي يذكّر بأن الحكومة السورية رحبت باستقبال الفريق في الموعد المقترح، وطلبت استبدال عضو واحد فقط، كما رحبت بعقد تلك الجولة في مقر المنظمة في لاهاي. لكن تعذر عقده لعدم قيام

أولاً، تدين حكومة الجمهورية العربية السورية استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان ومن قبل أي كان ومهما كانت الظروف، وتؤكد على أنها لم تستخدم على الإطلاق أي نوع من تلك الأسلحة المحظورة أو أي مواد كيميائية سامة، رغم جسامة التحديات التي واجهها الجيش العربي السوري وحلفاؤه، جراء جرائم التنظيمات الإرهابية ورعاتها. ثانياً، اتخذت الدولة السورية في العام ٢٠١٩ قراراً بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتعاونت مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتخلص من مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

وهو ما تم إنجازه في وقت قياسي وبشكل غير مسبوق في منتصف عام ٢٠١٤، وذلك وفقاً لما أكدته تقارير المنظمة ذات الصلة. ثالثاً، إن التعاون الذي أبدته الحكومة السورية مع المنظمة، ووفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، قبل بقاء بعض الدول الغربية باختلاق الأكاذيب، وشن حملات التضليل، وممارسة الضغوط لتمرير قرارات وإنشاء آليات لا شرعية، كفريق التحقيق وتحديد الهوية (IIT)، في تسييس فاضح لعمل المنظمة الفني وحرفه عن أهدافه، وذلك في إطار إمعان تلك الدول الغربية في مواقفها العدائية ضد سورية. لقد حوّلت تلك الممارسات تقارير الأمانة الفنية وأفرقتها إلى جزء أساسي من الحملة العدائية ضد سورية، مما ألحق ضرراً بالغاً بعمل المنظمة، ومصداقية وموثوقية تقاريرها، ومهنية طواقمها.

رابعاً، لقد وجّه السيد وزير الخارجية والمغتربين بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٠ رسالةً إلى المدير العام للمنظمة أوضح فيها موقف حكومة الجمهورية العربية السورية إزاء تقارير الأمانة الفنية وما تضمنته من معلومات غير دقيقة شكلت على مدى سنوات الأرضية والذريعة لتوجيه الاتهامات الباطلة ضد سورية داخل أجهزة صنع القرار في المنظمة. كما أشارت السيدة ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، إلى الرسالة التي نقلت فيها تلك المشاغل.

إن السيد وزير الخارجية والمغتربين أكد في رسالته على أنه، ورغم خيبة الأمل التي تشعر بها سورية نتيجة النهج الخاطئ وغير

اللجنة الوطنية السورية والأمانة الفنية للمنظمة ترتبط بتفسيرات علمية متعددة، وتخضع للنقاش والبحث، وهي عملية لا يمكن حسمها بشكل سريع أو انتقائي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. ونتمنى كل النجاح للأعضاء الجدد في المجلس.

نكرر تأكيد موقفنا المبدئي والقائم منذ أمد طويل المتمثل في الإدانة القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من أي أحد وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى هو تدميرها وإزالتها بالكامل في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها في المستقبل.

وهذا في الواقع هو الهدف الرئيسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذها الكامل والمتوازن والفعال وغير التمييزي، وكذلك عالميتها. فمن دواعي القلق الشديد أنه نتيجة لأن الولايات المتحدة - بوصفها الدولة الوحيدة الحائزة المتبقية - لم تمتثل لالتزاماتها فيما يتعلق بالموعد النهائي الأخير لتدمير الأسلحة الكيميائية، لم يتحقق هذا الهدف بعد. والعقبة الأخرى في هذا الصدد هي عدم تحقيق عالمية الاتفاقية. ولتحقيق هذا الهدف النبيل يجب إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام إلى الاتفاقية دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير.

إننا نحذر مرة أخرى من الآثار الخطيرة لتسييس تنفيذ الاتفاقية على سلطتها ومصداقيتها، ولذلك ندعو إلى وقف تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. يجب على الدول الأطراف أن تتجنب استغلال المنظمة في خدمة أهداف وطنية ذات دوافع سياسية.

وفي ذلك السياق، في حين أن الحكومة السورية بذلت جهوداً كبيرة لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية - بما في ذلك التدمير الكامل،

الأمانة الفنية بتمويله. لهذا أستغرب تعليق الزميلة من الولايات المتحدة الأمريكية بأن سورية لم تقبل بعقده. وفدي يجدد التأكيد على أن هذا الفريق تم إنشاؤه لمساعدة الحكومة السورية، وهو ليس فريق تحقيق وليس من مسؤوليته تقييم المعلومات، والجانب السوري لم يعرقل إجراء أي جولة من جولات المشاورات الـ ٢٤ الماضية التي عُقدت على مدى ثماني سنوات. وفدي يعتبر أن ما ورد في التقرير الأخير للمدير العام من تصحيح لما تضمنته تقاريره السابقة بشأن منح السمات لفريق تقييم الإعلانات، وتوضيحه ارتباط المسألة بشخص واحد فقط، وليس بالفريق ككل، يؤكد دقة ومصداقية المعلومات التي قدمتها سورية. وفدي يؤكد أن قيام فريقين تابعين للأمانة الفنية - اللذين أشرت إليهما قبل قليل - بزيارتين إلى سورية خلال أقل من شهر واحد يعد دليلاً قاطعاً على التعاون الكبير الذي تبديه سورية في تعاطيها مع الأمانة الفنية للمنظمة، ويدحض بما لا يدع مجالاً للشك الاتهامات حول عرقلة سورية لعمل الأمانة، وخاصة لجهة عدم منح سمات الدخول المطلوبة لأفرقتها.

فيما يتعلق بما يتم الإشارة إليه حول أسطونتي الكلور المرتبطتين بجائحة دوما المزعومة، بلدي يرفض المحاولات الرامية للتغطية وحرف الانتباه عن العدوان الإسرائيلي على أحد المواقع المعلن عنها، والذي أدى إلى تدمير هاتين الأسطونتين اللتين تمثلان دليلاً مادياً. كما تشدد سورية على أن تأكيد إسرائيل لمسؤوليتها عن هذا العدوان من قبل مسؤوليها، بمن فيهم وزير الاستخبارات الإسرائيلي، وتقارير إعلامية أخرى، تستوجب إدانتها ومساءلتها - ليس عن هذا العدوان فقط - وإنما عن جميع اعتداءاتها على سيادة سورية، والتي كان آخرها العدوان الذي طال مرفأ اللانقية التجاري قبل عدة أيام، وكذلك استمرارها في احتلالها للجزلان السوري، ومواصلة أنشطتها الاستيطانية اللاشرعية فيه.

ختاماً، تجدد سورية التأكيد على رفضها لأي تشكيك في الإعلان السوري أو في تعاونها مع المنظمة وأمانتها الفنية، وتستكر إطلاق اتهامات باطلة مستندة لمعلومات مغلوطة أو قفز إلى استنتاجات مبنية على لغات تحتمل التلاعب والتأويل وإفتراسية الترجيح، دون أي قرائن مادية. تؤكد سورية أن بعض المسائل الفنية التي تتم مناقشتها بين

ونطاقه. والإعلان مليء بالتناقضات والثغرات والتفاوتات المحددة. ففي الواقع، هناك ما لا يقل عن ٢٠ مسألة معلقة في إعلان النظام.

وفي ذلك السياق، يزيد اكتشاف منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية في سورية من تعميق قلقنا. إن رفض النظام تقديم معلومات عن ذلك الموقع انتهاك صارخ لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين على نظام الأسد أن يفسر النقل غير المصرح به لأسطواناتي كلور تتعلقان بالهجوم الكيميائي على دوما.

ويشكل عدم إصدار تأشيرات لموظفي الأمانة الفنية مثالا ملموسا آخر على عدم امتثال النظام. إن ذلك النمط من السلوك غير مقبول ويتطلب رسالة قوية من المجلس. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى العمل في وحدة من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

إن تركيا تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. لقد استخدم نظام الأسد - طوال النزاع السوري - الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا ضد شعبه. وتبرهن جراحة نظام الأسد على العواقب الوخيمة للإفلات من العقاب، ومع ذلك فإن سجله ما زال يتزايد حتى يومنا هذا.

إننا نذكر أولئك الذين يشجعون نظام الأسد مرة أخرى بمسؤوليتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكننا أن ندير ظهورنا للمدنيين الأبرياء في سورية، الذين عانوا من أهوال لا يمكن تصورها والذين دمرت الأسلحة الكيميائية رؤاهم ويستحق أطفالهم مستقبلا بلا خوف. ستواصل تركيا دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، لأن ذلك شرط أساسي لتحقيق العدالة والسلام الدائم في سورية.

إننا نكرر دعمنا للتحقيقات الموضوعية والمحايدة والمهنية التي تجريها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

في أقصر وقت ممكن وفي ظل ظروف قاسية، لجميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ٢٧ منشأة، كما تحققت منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - فإن عقد جلسات شهرية للمجلس للنظر في الملف السوري ليس له أي مبرر. فبدلاً من الإسهام في أهداف الاتفاقية، تقوض هذه الجلسات سلطة الاتفاقية ومصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإنها تزيد من تعميق الافتقار إلى الطمأنينة والثقة في مجلس الأمن.

ونرحب بتقديم سورية تقريرها الشهري السابع والتسعين عن أنشطتها المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وننوه كذلك بوضع الصيغة النهائية مؤخراً على تمديد الاتفاق الثلاثي بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر.

وتدعو جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى إلى كفالة العمل المستقل والمحايد والمهني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيسيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية نود أن نهنئكم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما ننوه بالأعضاء الجدد في المجلس ونرجو لهم التوفيق.

ونشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

هناك خلاصة واحدة واضحة من التقرير الشهري التاسع والتسعين (انظر S/2021/1103) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو أن نظام الأسد لا يزال ينتهك التزاماته. فلا يمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تؤكد أن إعلان الأسلحة الكيميائية الذي قدمه النظام السوري دقيق ومكتمل.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة، لم يقدم نظام الأسد معلومات قد تساعد في الكشف عن الطبيعة الحقيقية لبرنامجهم للأسلحة الكيميائية.